E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/8
18 March 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية
وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
الدورة التاسعة
عمّان، 7-8 نيسان/أبريل 2015

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

الدور التنموي للصناديق العربية

موجز

بدأت الدول العربية، في الستينات من القرن العشرين، بالمساهمة في تمويل التنمية في المنطقة العربية عن طريق صناديق أنشأتها لهذا الغرض. وسرعان ما أصبح دور هذه الصناديق رئيسياً في توفير المساعدات الخارجية لبلدان داخل المنطقة وخارجها، لا سيما في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وآسيا، بعد الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط في السبعينات، ونتيجة لتيسير التجارة وتحريرها في الثمانينات. وكانت هذه المساعدات تنطلق من مبدأ التضامن بين الدول الإسلامية. وفي الفترة من عام 1975 إلى عام 2011، كانت الجهات المانحة العربية أكثر سخاءً من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك بخمس مرات تقريباً. إلا أن المساعدات العربية بدأت بالانخفاض اعتباراً من عام 2004.

وتخصّص نسبة 40 في المائة تقريباً من الدعم المالي المقدّم من الصناديق العربية للتنمية لتمويل قطاعات الطاقة والنقل في البلدان المستفيدة، ونسبة 15 في المائة لدعم قطاعات التعليم والمياه والصرف الصحي. أما تمويل القطاع الصحي، فلا يزال ضعيفاً. وخلافاً للكثير من الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية، لا تشترط الصناديق العربية على البلدان المستفيدة التعامل مع جهات محدّدة لتوزيع المساعدات. فهي تتبع مبدأ عدم التدخّل في شؤون تلك البلدان، ونادراً ما تقترح عليها تنفيذ أية تدابير أو إصلاحات على مستوى السياسات العامة. إلا أنّه بالرغم من الدعم الذي تقدّمه هذه الصناديق، لا تزال هذه البلدان بحاجة إلى استثمارات ضخمة لتحديث نُظم الري وزيادة الإنتاج الغذائي وتعزيز البُنى التحتية، من أجل الاستجابة للتحديات الإنمائية المتزايدة في المنطقة العربية. وهذا الأمر يستدعي تعزيز القدرة التمويلية لهذه الصناديق، لا سيما وأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إليها آخذة في الانحسار. ففي الوقت الراهن، تبلغ الموارد المالية المتاحة لدى صناديق التمويل العربية 190 مليار دولار أمريكي تقريباً. ويجب أن يرتفع هذا الرقم بما يزيد عن الضعف خلال السنوات الخمس المقبلة ليصل إلى 400 مليار دولار، كي يتسنّى لهذه الصناديق أن تساعد في الاستجابة للتحديات الإنمائية في المنطقة العربية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية العربية أمس واليوم	5-4	3
ثانياً- مؤسسات التمويل العربية	8-6	4
ثالثاً- مقارنة بين الصناديق العربية للتنمية	12-9	5
رابعاً- الموارد المالية المتاحة مقابل التحديات الإنمائية	20-13	6
خامساً- المرحلة المقبلة	22-21	8
المرفق- تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان العربية		9

مقدمة

1- تؤدي المساعدة المالية التي تقدمها مجموعة من الدول العربية دوراً هاماً في تمويل التنمية على مستوى المنطقة العربية والعالم. ولا شك في أنّ هذه الدول، وهي الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية، هي من أكثر دول العالم سخاءً في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. ففي الفترة من عام 1975 إلى عام 2013، بلغ مجموع مساعداتها الإنمائية الرسمية 259.2 مليار دولار[1]، أي ما يعادل متوسطاً سنوياً قدره 1.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للدول الثلاث. وهذا المعدّل يفوق ضعف المعدّل الذي حدّدته الأمم المتحدة، وهو 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وخمس مرات أكثر من متوسط قيمة المساعدة التي تقدّمها الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

2- وفي السبعينات وأوائل الثمانينات، ارتفعت مستويات المساعدة العربية حتى تجاوزت تلك المطلوبة بموجب المعايير الدولية، وذلك بفضل الارتفاع الكبير جداً في أسعار النفط. وشكلت المساعدات العربية في السبعينات ثلث مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية. وكانت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي لهذه البلدان مرتفعة جداً في الفترة نفسها، إذ تجاوزت في عام 1973 نسبة 12 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و8.5 في المائة تقريباً في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية. غير أنّ الحيز المالي في البلدان العربية المانحة أخذ ينحسر نتيجةً للتراجع في عائدات النفط وزيادة الإنفاق الوطني على الأجور والتحويلات والخدمات الاجتماعية المقدّمة للأعداد المتنامية للسكان. ويبين المرفق لهذه الوثيقة أن هذه المساعدة، إذا ما قيست كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، تبقى، بالرغم من التراجع، أعلى بكثير من تلك التي تقدّمها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية.

3- فقد أسهمت المساعدة الإنمائية الرسمية العربية بالفعل في تحقيق كثير من الإنجازات في المنطقة، بما أنّ صناديق التنمية العربية تضمن بكل فعالية إيصال المساعدة إلى الجهات المستهدفة. إلا أنه، نظراً لجسامة التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلدان العربية، لم تعد مستويات الموارد المتوفرة لدى هذه الصناديق تكفي لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك، ينبغي توفير مزيد من الموارد للصناديق العربية لتتمكن من دعم المنطقة في تحقيق هذه الأهداف، لا سيما وأنّ جميع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة قد انخفضت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تلك المقدّمة من مانحين عرب. وكانت هذه المساعدات لتتراجع أكثر من ذلك لولا الدعم الذي قدّمته لجنة المساعدة الإنمائية إلى العراق بعد الحرب في عام 2003.

أولاً- مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية العربية أمس واليوم

4- سجلت المساعدة الأنمائية الرسمية العربية اتجاهين بارزين: الأول أنها كانت بشكل عام أكثر سخاءً من تلك التي يمنحها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، إذ بلغ متوسط المساعدات العربية في الفترة من عام 1975 إلى عام 2011 مستوى يفوق بخمس مرات تلك المقدمة من اللجنة. ولكن الفرق بين قيمة المساعدات العربية ومساعدات دول اللجنة بدأ يضيق اعتباراً من عام 2004. ومن حيث نسبة المساعدات من حجم الاقتصاد، لا يزال الفرق قائماً ولكنه صغير جداً.

(1) قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، http://data.oecd.org/oda/net-oda.htm.

5- والاتجاه الثاني أنّ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية العربية قد تراجع كثيراً مع الوقت. ففي السبعينات، كان مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدّمة من دول عربية بالكاد يختلف عن مجموع المساعدات المقدمة من جميع الدول الأخرى غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وبلغ مستوى المساعدات العربية في تلك الفترة نحو 40 في المائة من المساعدات المقدّمة من أعضاء اللجنة، وأكثر من 25 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية عموماً. أما في عام 2011، فقد تراجعت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية العربية إلى 63.7 في المائة من المساعدات المقدّمة من دول غير أعضاء في اللجنة، و4.6 في المائة من مساعدات الدول الأعضاء، و4 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية عموماً. واعتباراً من عام 1990، أصبحت نسبة المساعدات العربية إلى المساعدات المقدّمة من الدول غير الأعضاء في اللجنة أكثر تقلباً.

ثانياً- مؤسسات التمويل العربية

6- كانت البلدان العربية من أولى الجهات الدولية التي أنشأت مؤسسات متخصصة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل. ففي أوائل الستينات، وبدرجة أكبر في السبعينات، التزمت جهات عربية بتقديم المساعدة الإنمائية لبلدان معيّنة، وذلك عن طريق الصناديق الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف. كما أنشأت بعض البلدان العربية صناديق وطنية، منها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق الاجتماعي للتنمية في المملكة العربية السعودية، وصندوق أبو ظبي للتنمية في الإمارات العربية المتحدة. كذلك، أنشئت ست وكالات متعددة الأطراف اكتسبت مع الوقت أهمية كبيرة، هي الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. ومنذ إنشائها، أخذت هذه المؤسسات تنمو حتى أصبحت من أهم الجهات المانحة للمساعدة المالية الخارجية للبلدان النامية في المنطقة العربية وخارجها.

7- وباستثناء برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقوم جميع الصناديق العربية بتمويل عملياتها من أسهم المساهمين فيها ومن المبالغ التي تُدفع لها تسديداً لقروض قدّمتها. وتتخذ أدوات المساعدة أشكالاً متعددة. فجميع الصناديق العربية تقدّم قروضاً، في حين يقدّم معظمها الهبات والدعم الفني. غير أنّ تركيبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية قد تغيّرت في العقد الأخير، إذ انخفضت حصة الهبات من هذه المساعدات من 65 في المائة في عام 2000 إلى 40 في المائة اليوم، وبات القسم الأكبر منها يتخذ شكل قروض ميسرة.

8- بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الجهات المانحة العربية، مع مرور الوقت، تقدم المساعدة لمجموعة أوسع من المستفيدين لا تقتصر على البلدان العربية ذات الغالبية المسلمة، بل تشمل أيضاً بلداناً فقيرة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وآسيا. كذلك، ما عادت المساعدة الإنمائية العربية تستهدف القطاعات نفسها. فبعد أن كانت تركز على مشاريع البنى التحتية، أصبحت تشمل أيضاً قطاعات اجتماعية كالتعليم. وتُنفق نسبة 42.7 في المائة من جميع الموارد المخصصة للمساعدات على الطاقة والنقل فقط، بينما يُنفق 7.2 في المائة على التعليم و7.3 في المائة على المياه والصرف الصحي. ولا تزال قطاعات أخرى تحصل على نسبة ضئيلة جداً من المساعدات، بما فيها قطاع الرعاية الصحية الذي لا ينال إلا 2.1 في المائة منها.

توزيع القروض المقدّمة من مؤسسات مالية عربية حسب القطاع
(أرقام تراكمية منذ نهاية 2007)
(بالنسبة المئوية)

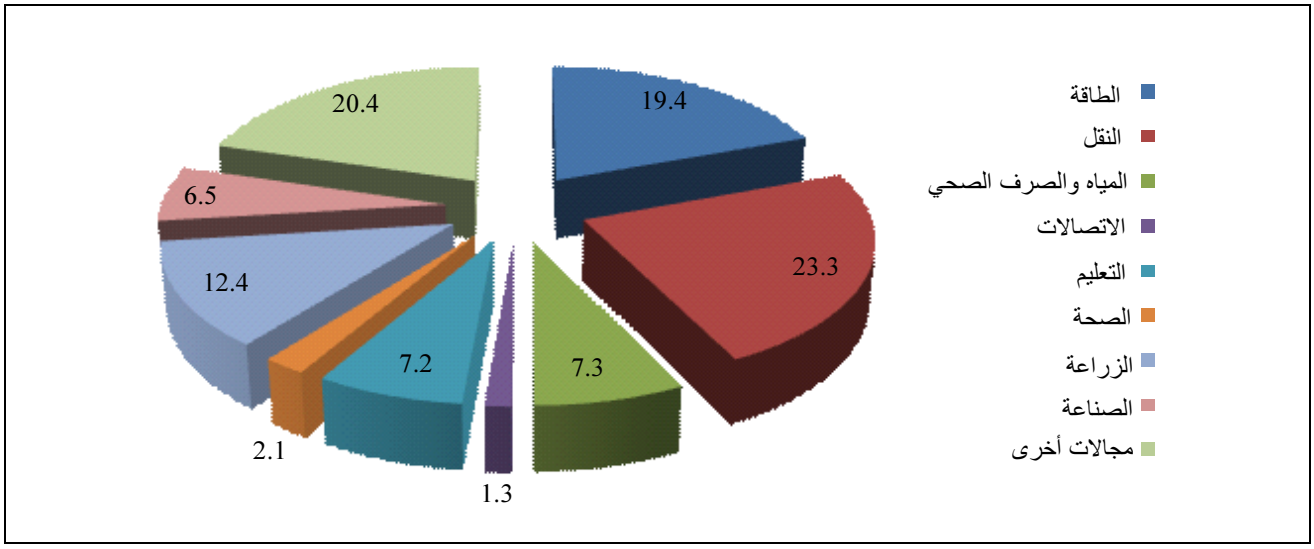

المصادر: التقارير السنوية لمجموعة من الوكالات؛ وأمانة مجموعة تنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية العربية (مجموعة التنسيق).

ثالثاً- مقارنة بين الصناديق العربية للتنمية

9- جميع المؤسسات العربية المعنية بتمويل التنمية أنشئت بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المستفيدة. ويقوم التعاون الإنمائي بين الصناديق العربية والبلدان المستفيدة على أساس التشاور بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة؛ أما المساعدة الإنمائية المالية فتُمنح عادةً على أساس أولويات البلد المستفيد.

10- وعند المقارنة بين الصناديق العربية للتنمية، يتّضح أمران. الأمر الأول هو أنّ المساعدة الإنمائية العربية غير مشروطة. فالبلدان المستفيدة ليست ملزمة بالتعامل مع جهات مانحة محدّدة لتوزيع المساعدات. ولا توجد مكاتب فرعية محلية للمؤسسات المالية العربية، بل هي تعمل من مقرّها الرئيسي. بالإضافة إلى ذلك، لا تضع هذه المؤسسات استراتيجيات للمساعدة خاصة بكل بلد. إذاً فالصناديق العربية لا تربط مساعداتها المالية بأية شروط، ولا تفرض بشكل صريح أية قيود على البلدان المستفيدة، مما يشجّع هذه البلدان على طلب مساعدتها من دون أن تخشى فرض شروط عليها مقابل ذلك. وتتبع الجهات المانحة العربية مبدأ عدم التدخل في سياسات البلدان المستفيدة. ولذلك، فهي قلّما تقدّم لهذه البلدان مقترحات بشأن سياساتها العامة، ولا تربط بشكل صريح بين مساعداتها المالية وإصلاح السياسات في تلك البلدان.

11- وبات التداخل بين أنشطة المؤسسات المعنية بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية محتملاً، نتيجة لتعدّدها وعمل العدد الأكبر منها في القطاعات والبلدان نفسها. ولمعالجة هذه المسألة، أنشأت الصناديق العربية للتنمية "مجموعة التنسيق" في عام 1975، من أجل تنسيق السياسات الراعية لتقديم المساعدات وتنظيم المشاريع المشتركة بين المؤسسات الوطنية والإقليمية للتنمية. وقد حدّدت مجموعة التنسيق سلسلة من الممارسات

والإجراءات ليعتمدها جميع أعضائها، الذين يجتمعون أحياناً لمناقشة تنسيق المساعدات الإنمائية وصياغة المبادرات. وفي الوقت الحالي، تشارك أكثر من جهة عربية في تقديم المساعدة الإنمائية للجهة المستفيدة. وفي معظم الحالات، تتولى مؤسسة واحدة إعداد عملية دعم معينة والإشراف عليها نيابة عن جميع الأطراف المعنية.

12- وفي عام 2005، خلص تقييم شامل أجراه صندوق النقد العربي للصناديق العربية للتنمية، بتكليف من جامعة الدول العربية، إلى أن مجموعة الوكالات المستقلة العاملة في المنطقة العربية والمعنية بتقديم المساعدة الإنمائية تلبي إلى حدّ ما حاجة بلدان نامية عربية وغير عربية إلى الدعم اللازم لتعزيز قدراتها المؤسسية. ومن أهم استنتاجات التقييم أنه ما من ضرورة لإنشاء مؤسسات مالية عربية جديدة؛ وأن إنشاءها قد يؤدي إلى تداخل لا لزوم له مع عمل الوكالات القائمة؛ وأنّ التحدي الرئيسي لا يكمن في إنشاء مؤسسات جديدة، بل في تحسين أداء المؤسسات القائمة. وخلال السنوات الخمس الماضية، لا سيما منذ بدء فترات الانتقال السياسي في المنطقة العربية في عام 2010، شهدت معظم الصناديق العربية للتنمية زيادة في رأس المال المدفوع. وتشير الأدلة إلى أنها قامت بدعم الجهود الإنمائية والإنسانية في المنطقة حتى الآن. ففي كانون الأول/ديسمبر 2013، مثلاً، أقرّ البنك الإسلامي للتنمية خطته بشأن إطلاق برنامج تزيد ميزانيته عن 500 مليون دولار هدفه دعم الاقتصاد المصري، خصوصاً في قطاعي الطاقة والبنى التحتية. كذلك، وافق مجلس إدارة البنك الإسلامي للتنمية في تشرين الأول/أكتوبر 2014 على تخصيص مبلغ 128 مليون دولار لتنفيذ مشروع تعزيز إمدادات المياه في بيروت الكبرى في لبنان.

رابعاً- الموارد المالية المتاحة مقابل التحديات الإنمائية

13- تضطلع الصناديق العربية للتنمية بدور محوري في دعم عملية التنمية في المنطقة العربية وخارجها، بالرغم من أنّ المساعدات العربية لا تمرّ جميعها عبر تلك الصناديق. ومع الوقت، اتسع نطاق العمليات المنفّذة عن طريق هذه الصناديق، حتى وصل عددها إلى أكثر من 6,000 عملية في أكثر من 100 بلد، وبلغت المساعدات 100 مليار دولار، منذ أنشاء الصناديق. ويتراوح متوسط حجم المشروع بين ستة ملايين دولار في إطار صندوق الأوبك للتنمية الدولية، و40 مليون دولار في إطار الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي[(2)].

14- وتموَّل مؤسسات التمويل العربية منذ أربعة عقود بواسطة رأس مالها المدفوع. ولكن، نظراً إلى أنّ القروض التي قدمتها بلغت حدودها القصوى، فقد ضُخّت فيها موارد إضافية عبر قناتين، هما الاشتراكات في قاعدة رأس المال، والاحتياطيات المالية المتراكمة. وبحلول أواخر عام 2013، بلغت الموارد المالية المتوفرة لدى الصناديق العربية للتنمية 190 مليار دولار على شكل رأس مال مصرّح به. وكان بلوغ هذا الرقم ممكناً نتيجة قرار البنك الإسلامي للتنمية زيادة رأس ماله المعلن بمقدار ثلاث مرات، أي لغاية 150 مليار دولار.

15- وأوجه القصور في قطاعات المياه والغذاء والبنى التحتية في البلدان العربية هي دليل على احتياجاتها الإنمائية التي ينبغي تلبيتها على وجه السرعة. مثلاً، للنهوض بقطاع المياه القاصر في المنطقة، يجب الاستثمار بكثافة في تحديث نُظم الري. وفيما يلي عدد من القطاعات ذات الأولوية التي يمكن للصناديق العربية أن تسهم في تنميتها.

(2) World Bank, *Arab Development Assistance: four decades of cooperation* (Middle East and North Africa Region, June 2010).

16- ندرة المياه: تضم المنطقة العربية أكثر من خمسة في المائة من سكان العالم، ولكنها لا تحتوي إلا على أقل من واحد في المائة من الموارد المائية العالمية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نصف سكان المنطقة العربية لا يحصلون على كمية كافية من المياه، وأن حصة الفرد من المياه في هذه المنطقة أقل من خُمس المتوسط العالمي[3]. وتتعرض الموارد المائية في البلدان العربية إلى ضغوط شديدة، وذلك بفعل النمو السكاني البالغة نسبته 2.6 في المائة في السنة، والتوسّع الحضري، والتصنيع، واتساع رقعة الأراضي الزراعية التي تتطلب الري. وقد ساهمت جميع هذه الضغوط خلال العقود القليلة الماضية في زيادة استهلاك المياه بوتيرة غير مسبوقة وغير مستدامة. كذلك، أدت حالات الجفاف المتكررة إلى نفاد كميات كبيرة من الموارد المائية المتجددة وغير المتجددة. وبالتالي، يمكن لاعتماد تقنيات الري الحديثة أن يوفّر على البلدان العربية نحو 100 مليار متر مكعب من المياه. على سبيل المثال، يتطلب سد النقص في كميات القمح في المنطقة العربية، الذي يُقدر بنحو 25 مليون طن، حوالى 50 مليار متر مكعب من المياه إذا ما استُعملت تقنيات الري التقليدية، مقابل 25 مليار متر مكعب فقط من المياه إذا ما استُخدمت تقنيات الري الحديثة[4]. إلا أنّ كلفة تركيب هذه التقنيات باهظة، وقد تصل إلى مليارات الدولارات.

17- انعدام الأمن الغذائي: لطالما اصطدم تحقيق التنمية في المنطقة العربية بعقبة انعدام الأمن الغذائي، الذي كلّف البلدان العربية مبالغ طائلة. فاستيراد المواد الغذائية يكلّف المنطقة 42 مليار دولار في السنة، ويؤدي إلى مستويات مرتفعة نسبياً من الفقر ونقص التغذية لدى الأطفال. وتستورد البلدان العربية 50 في المائة على الأقل من السعرات الغذائية التي تستهلكها. وبوصفها أكبر البلدان المستوردة الصافية للحبوب، تتأثر البلدان العربية أكثر من غيرها بالتقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية الزراعية، وهو وضع من المحتمل أن يتفاقم في السنوات المقبلة بفعل النمو السكاني الكبير، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، والاعتماد المفرط على الأسواق العالمية للسلع الأساسية[5].

18- ولذلك، يجب أن تتخذ البلدان العربية تدابير عاجلة لتحسين أمنها الغذائي، وذلك في ضوء التوقعات بشأن التوازن الغذائي في المنطقة التي تشير إلى أن الاعتماد على الواردات سيزيد بنحو 64 في المائة خلال السنوات العشرين المقبلة. ومن الحلول الممكنة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، شراء أراضٍ خارج المنطقة للزراعة وإنتاج الغذاء، مع أن هذا الأمر قد يثير حساسيات سياسية. وبالشراكة مع مؤسسات إنمائية أخرى مثل البنك الدولي، يمكن للصناديق العربية أن توسّع نطاق عملياتها من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية للبلدان المستفيدة وتعزيز كفاءة الري لديها، وذلك من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير وتحسين إدارة المياه الزراعية.

19- وتُعتبر مستويات الإنفاق الحكومي في القطاع الزراعي منخفضة جداً في معظم البلدان العربية. ولكي تحقق هذه البلدان الازدهار والاستقرار على الأمد البعيد، ينبغي أن تسعى من دون تأخير إلى تحقيق أمنها الغذائي. ومن الممكن بلوغ هذا الهدف باعتماد سياسات توجِّه الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاع الزراعي، خصوصاً في البلدان التي تتوفر فيها مقوّمات التنمية الزراعية. ويتطلب وضع خارطة طريق شاملة

(3) World Bank, "World Bank and partners join efforts to tackle Arab world infrastructure challenge", http://water.worldbank.org/node/83721.

(4) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لمحة عامة عن الزراعة والأمن الغذائي في البلدان العربية، جرى تقديمها في أثناء الاجتماع الفني المشترك بين مؤسسات مجموعة التنسيق العربية ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنعقد في فيينا، يومي 29 و30 نيسان/أبريل 2010.

(5) World Bank, *Improving Food Security in Arab Countries* (Washington, D.C., 2009).

لتحقيق التنمية والحد من الفقر في المنطقة، تنفيذ برنامج واسع النطاق لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك بالتزامن مع وضع استراتيجيات خاصة بكل بلد على حدة. ولا شك في أن الصناديق الإنمائية العربية الوطنية والإقليمية ستستمر في دعم قطاعي الزراعة والمياه. غير أنّ ضرورة توفير استثمارات ضخمة إضافية لتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الزراعية في المنطقة العربية دفع ببعض الاقتصاديين إلى الدعوة إلى إنشاء صندوق عربي للأمن الغذائي[6]، يمكن استخدامه أيضاً لتمويل التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية بين البلدان العربية.

20- البنى التحتية: يمكن للبلدان العربية أن تقلل من اعتمادها الكبير على استيراد الغذاء من خلال الاستثمار في البنى التحتية للطرق والسكك والكهرباء لإنتاج الغذاء وتخزينه ونقله. وعلى المنطقة استثمار ما يتراوح بين 75 و100 مليار دولار في السنة في البنى التحتية، من أجل الحفاظ على معدلات النمو التي سجّلتها في السنوات الأخيرة، وتعزيز قدرتها على المنافسة في المجال الاقتصادي. ونتيجة لنمو السكان، يُتوقع أن ترتفع معدلات استهلاك الكهرباء كثيراً على مدى السنوات القليلة المقبلة، مما يستدعي توفير استثمارات بقيمة 30 مليار دولار في السنة لتلبية الطلب[7]. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنّ العجز المالي في قطاع البنى التحتية يبلغ 40 مليار دولار في السنة. وقد أنشأ البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية في عام 2011 صندوقاً للبنى التحتية بميزانية قدرها مليار دولار، الغرض منه تمويل المشاريع الإقليمية. ولكن، بالرغم من هذا الصندوق، تبقى فجوة التمويل واسعة، ومن الصعب جداً ردمها عن طريق حشد الموارد من القطاع الخاص فقط.

خامساً- المرحلة المقبلة

21- في ضوء انحسار تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة، وضيق الحيز المالي فيها نتيجة افتقار عدد من البلدان العربية إلى الهامش اللازم لحشد الموارد المحلية على الأمد القصير، بات من الضروري زيادة القدرة التمويلية للصناديق العربية للتنمية. وافتراضاً بأن هذه الصناديق تخصّص جميع مواردها المالية للمنطقة العربية دون سواها، فلا بدّ من مضاعفة رأس مالها المصرّح به خلال السنوات الخمس المقبلة لغاية 400 مليار دولار كي تتمكّن من الاستمرار في أداء دور كبير في تنمية المنطقة. وإذا ما بقيت الاحتياجات الإنمائية للمنطقة على حالها، ولم يزدد عدد القطاعات القاصرة إنمائياً، يجب زيادة رأس المال المصرّح به لهذه الصناديق بشكل كافٍ لسدّ الفجوات التمويلية في عدد من القطاعات الاقتصادية، لا سيما البنى التحتية.

22- كذلك، بإمكان الصناديق العربية للتنمية أن تلجأ إلى السوق المالية العالمية لحشد الموارد المالية، وذلك على غرار البنك الإسلامي للتنمية الذي كانت له تجربة ناجحة في إصدار الصكوك في عام 2010. فمع أنه كان يسعى في البداية إلى حشد مبلغ 1.5 مليار دولار من السوق المالية مقابل الصكوك التي يصدرها، فسرعان ما قرّر رفع سقف هذا المبلغ إلى 3.5 مليارات دولار نتيجة للطلب المتزايد على هذه الصكوك. وفي أيار/مايو 2011، سعّر البنك الإسلامي للتنمية صكوكه من فئة الخمس سنوات بقيمة 750 مليون دولار، ورفع نسبة الفائدة عليها إلى 2.35 في المائة، أي أنه تجاوز السعر القياسي للفائدة بمقدار 35 نقطة أساس.

(6) United Nations Development Programme, *Development Challenges for the Arab Region: Food Security and Agriculture*, volume 2 (New York, 2009).

(7) World Bank, "World Bank and partners join efforts to tackle Arab world infrastructure challenge".

المرفق

تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان العربية
(بالنسبة المئوية)

السنة	المساعدة الإنمائية الرسمية من المنطقة العربية نسبة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية من دول لجنة المساعدة الإنمائية	المساعدة الإنمائية الرسمية من المنطقة العربية نسبة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية من دول غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	المساعدة الإنمائية الرسمية من المنطقة العربية نسبة إلى مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية	المساعدة الإنمائية الرسمية من المنطقة العربية نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي	المساعدة الإنمائية الرسمية من دول لجنة المساعدة الإنمائية نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي
1975	39.51	98.37	28.19	6.64	0.38
1976	36.20	97.71	25.81	4.88	0.35
1978	29.08	97.72	21.88	3.32	0.35
1980	34.60	98.22	24.92	2.66	0.37
1977	30.55	98.60	22.45	5.72	0.37
1979	35.07	98.51	25.05	4.73	0.38
1981	32.58	98.70	23.41	2.94	0.35
1982	20.52	97.92	16.34	2.18	0.38
1983	16.61	97.66	13.63	1.86	0.36
1984	15.47	97.48	12.80	1.80	0.35
1985	12.67	96.53	10.73	1.58	0.35
1986	12.67	97.30	10.74	2.14	0.36
1987	9.39	97.79	8.22	1.72	0.35
1988	5.10	95.11	4.59	1.11	0.36
1989	5.02	96.69	4.53	1.01	0.34
1990	13.01	99.44	11.04	2.96	0.37
1991	5.93	94.18	5.30	2.05	0.40
1992	3.09	91.48	2.81	0.97	0.36
1993	3.00	92.95	2.74	0.90	0.34
1994	2.83	91.72	2.55	0.88	0.32
1995	2.20	87.96	1.99	0.65	0.29
1996	2.49	89.82	2.23	0.63	0.28
1997	2.88	86.65	2.55	0.61	0.25
1998	3.22	89.40	2.85	0.84	0.26
1999	2.20	82.34	1.97	0.54	0.25
2000	2.14	80.79	1.92	0.45	0.25
2001	2.37	85.38	2.09	0.36	0.24
2002	5.37	92.49	4.68	0.85	0.26
2003	4.96	91.82	4.32	0.83	0.28
2004	3.08	69.81	2.70	0.48	0.29
2005	1.81	54.50	1.62	0.28	0.36
2006	2.92	60.74	2.56	0.37	0.34
2007	4.02	67.63	3.46	0.42	0.31
2008	5.21	72.11	4.46	0.50	0.34
2009	3.66	65.92	3.16	0.42	0.35
2010	3.31	59.29	2.89	0.38	0.35
2011	4.65	63.74	4.00	0.46	0.34
المتوسط	11.33	87.42	8.84	1.65	0.33

المصادر: البيانات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية مستمدة من قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2012)؛ وبيانات الدخل القومي الإجمالي مستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي المتصلة بمؤشرات التنمية العالمية (2012).

ملاحظات: مع أنّ الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية هي أكبر الجهات المانحة العربية، تتضمن هذه الوثيقة أيضاً بيانات عن الجزائر والعراق وقطر وليبيا. أما بيانات الدخل القومي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي إسبانيا وآيرلندا والبرتغال والجمهورية الكورية ولكسمبرغ واليونان، فتأخذ في الاعتبار تاريخ انضمام هذه البلدان إلى المنظمة. والأرقام الواردة في الجدول مستمدّة من حسابات الإسكوا، وهي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.